التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربي: الفرص والتحديات

د. شمسة بنت مسعود الشيبانية

30 أغسطس 2022

التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربي: الفرص و التحديات

1. أبرز التحديات و الفرص 7-3
2. التنويع الإقتصادي و دواعيه 10-8
3. المناخ الإقتصادي الخليجي 11-16
4. الإستثمار الأجنبي المباشر 23-17
5. سياسات التنويع الإقتصادي 30-24
6. توصيات للتنويع الإقتصادي 32-31

أبرز التحديات و الفرص

أبرز التحديات التي تواجه التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربية

- إن **ثقافة الرفاهية** والحياة الرغدة الراسخة لدى شعوب الخليج العربية جعلت من **السعي للتصنيع** أو من التسريع **للتنويع في القطاعات الإقتصادية** خارج نطاق الذهب الأسود أمراً مستبعدا أو صعبا.

- إن **تقلب أسعار النفط** والغاز **والإعتماد المباشر أو غير المباشر** على القطاع النفطي لا يزال يعد من أكبر التحديات التي تواجهها إقتصاديات الخليج حيث **يهدد إستدامتها المالية** لأن النفط هي سلعة ناضبة تتأثر أسعارها بمتغيرات كثيرة مثل مستويات الإنتاج النفطي، والتطورات الجيوسياسية والإقتصادية ونفسيات المتداولين في أسواق النفط العالمية وغيرها.

- إن وجود **فجوة بين مخرجات التعليم والمهارات المطلوبة** في سوق العمل و **زيادة عدد الباحثين عن فرص العمل** التي تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية **وقلة الوظائف المعروضة** في السوق **وقلة الإنتاجية** تشكل تحديات كبيرة يتطلب إيجاد الحل الأمثل لها.

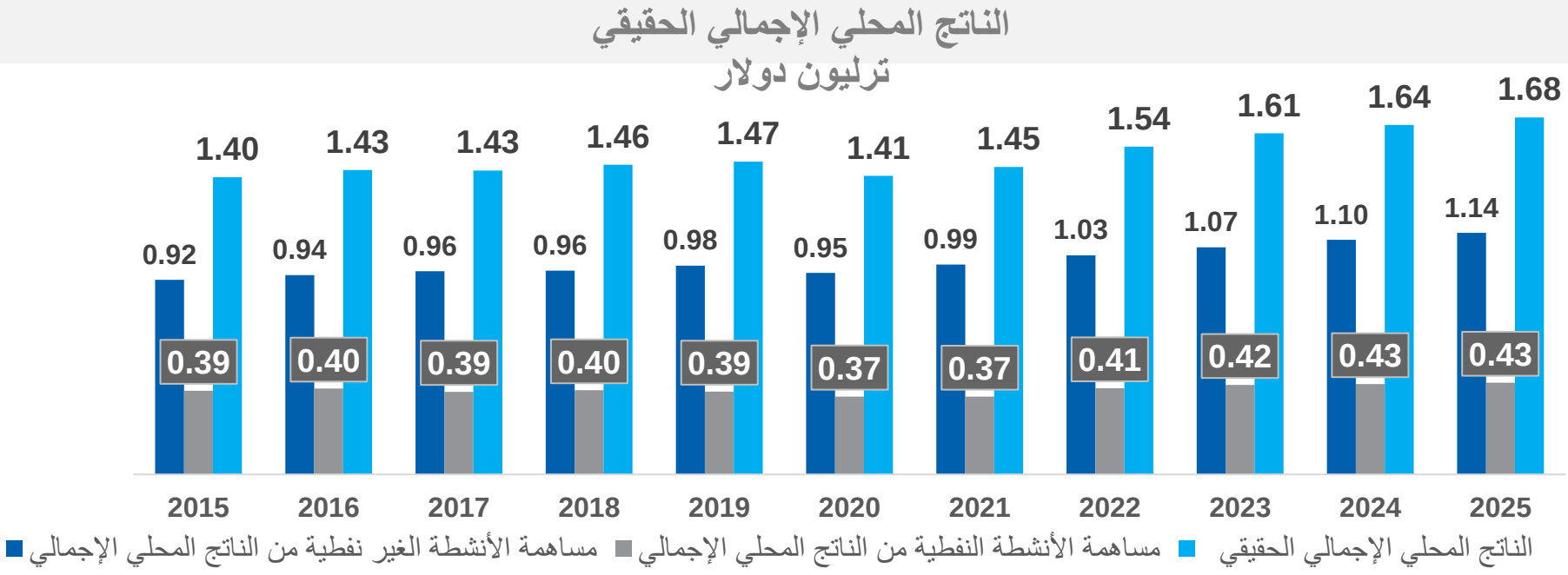

المصدر: أكسفورد أكونوميكس

التحديات الأخرى التي تواجه التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربية

- ضعف في توفر البيانات عن مؤشرات التنويع الإقتصادي.

- لا يزال التوظيف متمركز في القطاع الحكومي و عزوف الكثيرين عن العمل في القطاع الخاص.

- تركيزالإستثمار في القطاع العقاري وتوجه النظام المالي والمصرفي نحوه.

- توقعات بإنخفاض العائدات من النفط إزاء التراجع في الطلب العام قبل 2040 و التوجه إلى الطاقات النظيفة المتجددة.

أبرز الفرص لتحقيق التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربية

- إرتفاع **العوائد النفطية** في ضوء بقاء أسعار النفط في مستويات مرتفعة فوق ال 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد لفترة غير قصيرة حيث يتوقع صندوق النقد الدولي بأن تحقق دول الخليج العربية فوائض قياسية هذا العام تقدر بنحو **1.2 تريليون دولار** أمريكي.

- ضخامة **الثروات السيادية** الخليجية التي تقدر بنحو**3.3 تريليون** دولار أمريكي.

- وفرة **الموارد البشرية** الشابة الماهرة حيث تقدر نسبة الشباب من إجمالي السكان في دول الخليج أعلى من **25%**.

- **الموقع الإستراتيجي** و**التنوع الجغرافي**.

ضرورة توظيف الإمكانيات بقصد التنويع الإقتصادي بعيدا عن القطاع النفطي إلى القطاع السياحي واللوجستي والتكنولوجي والطاقات المتجددة وغيرها.

أبرز مبادرات التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربي

- أسست وكالات لدعم عملية تطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها مثلا الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية وريادة في عُمان وبنوك التنمية في قطر وعمان وسابقا صندوق الرفد.

- أنشئت مناطق تجارة حرَّة ومناطق صناعية وإقتصادية خاصة تساعد على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و تحتضن مشاريع الطاقات البديلة والمتجددة مثل الدقم في عمان ونيوم المستقبل في السعودية.

- دشنت واحات ومراكز للإبتكار ضمن منظوماتها مثل منطقة البحرين العالمية للإستثمار و واحة المعرفة في عمان و واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا و واحة الأمير عبد الله بن عبد العزيز للعلوم في السعودية.

- وضعت خطط إصلاحية تعليمية تجعل مهارات الخرّيجين تتماشى مع حاجات السوق و تعددت المبادرات التي تدعم روّاد الأعمال الشباب والتي تقدّم لهم التدريب والمشورة في دول الخليج مثل إنجاز عمان.

المقدمة

تعريف و مفهوم التنويع الإقتصادي بين تقليص وتنويع

- عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الإقتصادية والإجتماعية والإنتاجية بهدف تحقيق الرفاهية أو **تنويع مصادر الدخل** عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الإقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة.

- توفير عدد كبير و**متنوع** من **الصناعات** في إقتصاد معين.

- **تقليص** دور القطاع الحكومي وتطوير دور القطاع الخاص.

- تهيئة **إقتصاد حديث** خارج نطاق النفط ويحافظ على مستوى دخل عال نسبيا بعد نفاذ النفط.

- و في الخليج: **تقليل الإعتماد** الكبيرعلى قطاع **النفط** كمصدر رئيسي لإيرادات الميزانية العامة من خلال تنمية قطاع غير نفطي وإستحداث صادرات غير نفطية ومصادر إيرادات غير نفطية.

التنويع الإقتصادي هوإذا ليس بالضرورة غياب التخصص ولكنه يتطلب وجود تخصصات متعددة داخل الإقتصاد لتوسيع القاعدة الإنتاجية و لضمان الإستدامة المالية.

دواعي التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربية

- تعزيز الإنتاجية والتنافسية.

يساهم الإعتماد الكبيرعلى الموارد النفطية في تخفيض الإنتاجية وبالتالي تخفيض القدرة التنافسية للقطاعات غيرالنفطية فضلا عن تخفيض قدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

- إستيعاب القوى العاملة و تخفيض معدل البطالة.

إن القطاع النفطي بشكل عام غير قادرعلى استيعاب الأيدي العاملة لإعتماده الرئيسي على الإستثمارات الرأسمالية الكبيرة كما أن هذا القطاع يتطلب عمالة ذات مستويات مهارة عالية نسبيا لذا فالتنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعات الإقتصادية الأخرى كالتعدين والسياحة و الزراعة و النقل والصناعة.

- تحقيق الإستدامة المالية و محاولة الوصول إلى الإكتفاء الذاتي.

إن التنويع الإقتصادي يقلل من خطر الإنكشاف الإقتصادي بسبب الإعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من قاعدة تصديرية متنوعة حيث أن غالبية الدول النفطية تستورد كل شي عدا النفط مما يعرض هذه الدول إلى أخطار كثيرة منها **تعثر سلاسل التوريد** كإلغاء بعض الواردات الغذائية في حالة حدوث خلافات سياسية مع الدول المصدرة لهذه المواد.

المناخ الإقتصادي الخليجي

آفاق الإقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي

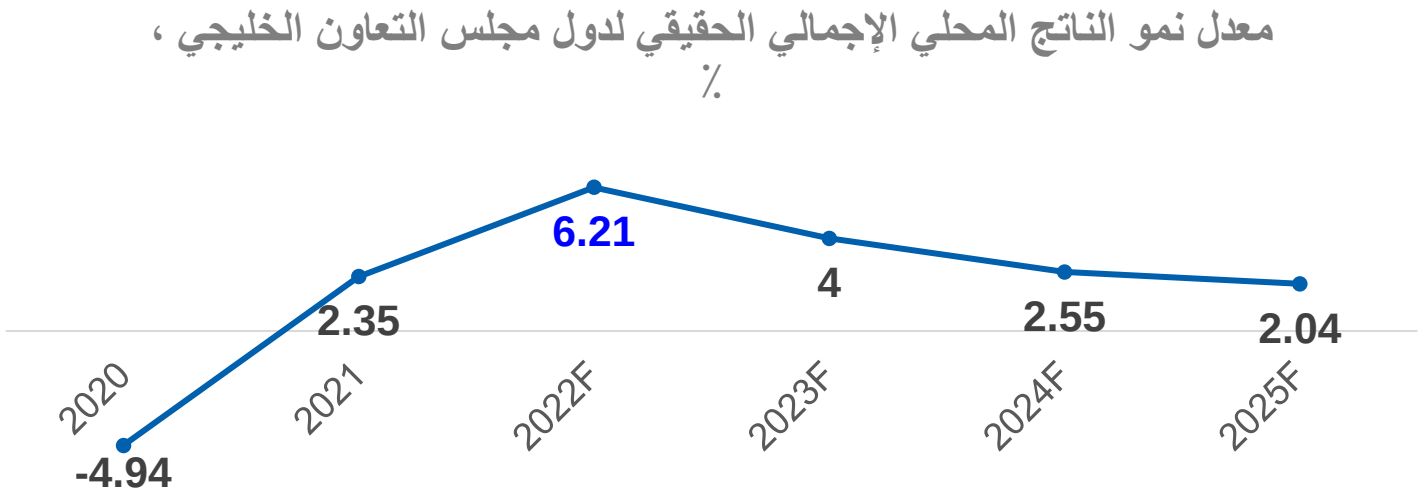

المصدر: أكسفورد أكونوميكس

- من المتوقع أن تتوسع إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.21٪ في عام 2022.

- و ستنمو بأسرع وتيرة لها منذ عقد من الزمان. فمن المرجح أن يستمر هذا النمو الإقتصادي الإيجابي على المدى المتوسط، مدفوعًا بقطاعات النفط و الغاز والقطاعات غير النفطية حيث إرتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014.

- أدت التوترات المستمرة بين أوكرانيا وروسيا إلى تغييرات في سوق الطاقة، والتي يستفيد حاليا منها دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير. حيث من المتوقع في هذا العام أن تحقق هذه الإقتصادات فوائضا مالية قوية، مما سيساعد على تعزيز ثقة المستهلك ومعنويات الإستثمار.

إرتفاع أسعار النفط والإنتاج

- إرتفعت أسعار النفط الخام بعد غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير وظلت مرتفعة فأثرت إيجابا على زيادة الإيرادات النفطية مع إرتفاع صادرات النفط.

- وافقت أوبك + على زيادة الإنتاج في يوليو وأغسطس بمقدار أكبر من المتوقع حيث تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في اختلال التوازن في أسواق الطاقة العالمية.

- زادت أوبك + الإنتاج بمقدار 648 ألف برميل يوميًا في شهري يوليو وأغسطس. كانت المجموعة تعيد ببطء ما يقرب من 10 ملايين برميل يوميًا وافقت على سحبها من السوق في أبريل 2020.

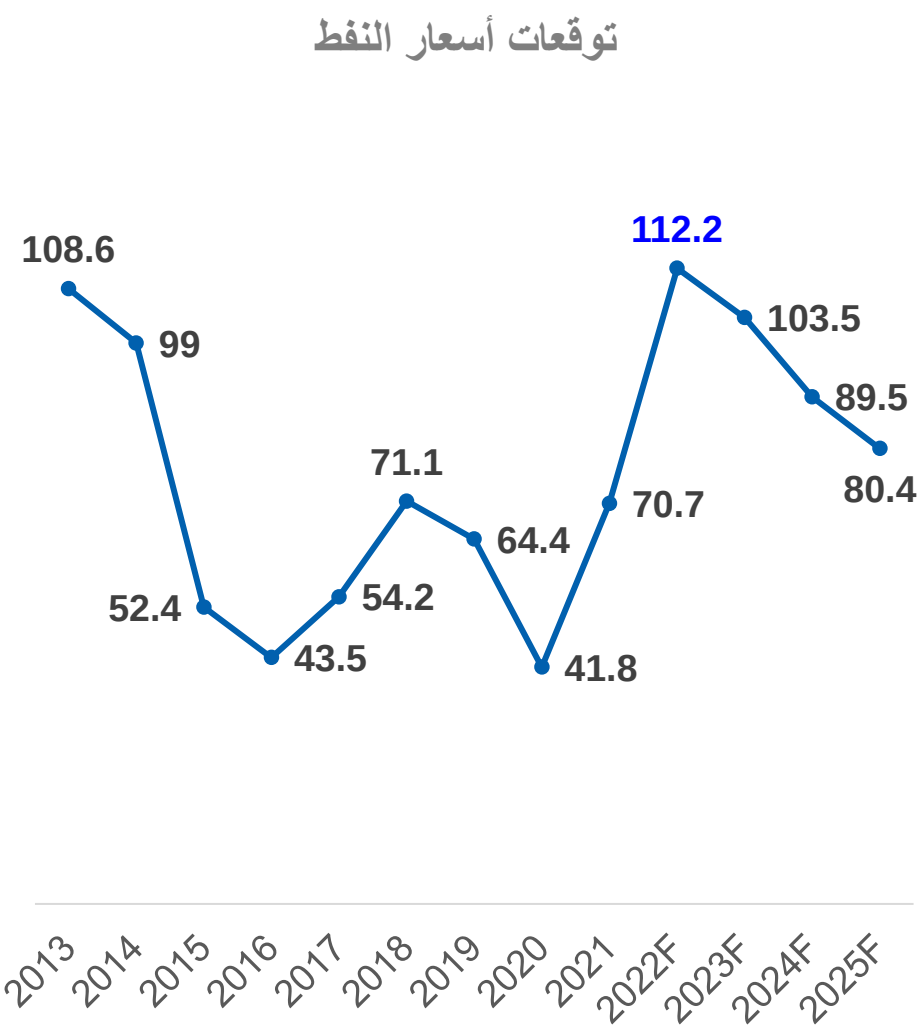

*المصدر: أكسفورد أكونوميكس

إنتعاش إقتصادي قوي

	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪ على أساس سنوي)			التضخم (٪ على أساس سنوي)			ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي%			الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي%		
	2021	2022F	2023F	2021	2022F	2023F	2021	2022	2023F	2021	2022F	2023F
دول الخليج	2.4	6.2	4.0	2.3	3.1	2.5	9.5	19.0	17.1	-2.3	13.1	12.2
البحرين	1.9	2.8	2.2	-0.6	3.0	2.2	2.5	6.6	3.3	-6.4	**-1.3**	-1.9
الكويت	2.5	6.3	3.9	3.4	3.9	2.8	33.6	52.5	48.1	-16.5	4.8	2.9
عمان	3.0	3.3	3.2	1.5	2.8	1.8	-6.8	3.9	1.0	-3.4	5.3	2.7
قطر	1.5	3.6	3.5	2.3	3.3	2.0	14.6	16.7	14.3	0.2	9.1	8.9
السعودية	2.9	7.1	2.7	3.1	2.8	2.8	5.3	16.6	14.9	-2.3	9.5	9.0
الإمارات	1.6	6.7	6.8	0.2	3.8	1.7	11.4	17.7	16.8	3.2	13.1	13.1

- من المتوقع أن يتفوق النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام على جميع الأسواق الناشئة عدا بعض الأسواق في جنوب شرق آسيا، حيث تتوقع المملكة العربية السعودية نموًا بنسبة 7.1٪ والإمارات بنسبة 6.7٪ والكويت بنسبة 6.3٪ ، مما يعكس انتعاشًا في أسواقها المحلية بسبب الطلب على النفط و زيادة مستويات الإستثمار بما يتماشى مع إستراتيجيات رؤيتهم الوطنية.

- ستشهد إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام **فائضا مزدوجا** بإستثناء البحرين التي من المتوقع أن تعاني من عجز في الميزانية العامة بسبب إرتفاع الدين العام.

المصدر: أكسفورد أكونوميكس

الدين العام في البحرين هو الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي

التاريخ	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
2004	11.85	17.30	16.65	29.39	62.93	4.03
2005	10.28	11.80	9.58	19.40	37.34	4.43
2006	9.76	8.26	8.65	13.59	25.83	4.99
2007	7.55	7.05	5.10	9.04	17.12	8.78
2008	7.29	5.38	3.67	11.23	12.06	8.84
2009	15.63	6.65	6.65	32.84	13.99	20.87
2010	25.25	6.16	6.24	29.46	8.43	19.47
2011	29.29	4.64	5.07	33.47	5.38	21.47
2012	33.46	3.60	5.24	32.12	3.04	21.21
2013	41.72	3.09	5.34	30.88	2.15	16.02
2014	42.64	3.43	4.64	24.91	1.56	14.19
2015	60.42	4.65	15.95	35.55	5.80	16.65
2016	71.82	10.02	33.66	46.71	13.09	19.37
2017	79.37	20.49	45.94	51.57	17.16	21.62
2018	80.61	15.10	51.25	52.18	18.28	20.91
2019	82.88	11.64	60.53	62.28	22.49	27.09
2020	100.18	11.71	69.52	72.61	32.39	39.36
2021	106.85	24.68	66.45	62.78	30.90	35.27
2022F	**103.03**	18.43	56.12	49.98	25.85	24.88
2023F	109.96	23.91	61.68	48.30	27.42	19.96

المصدر: أكسفورد أكونوميكس

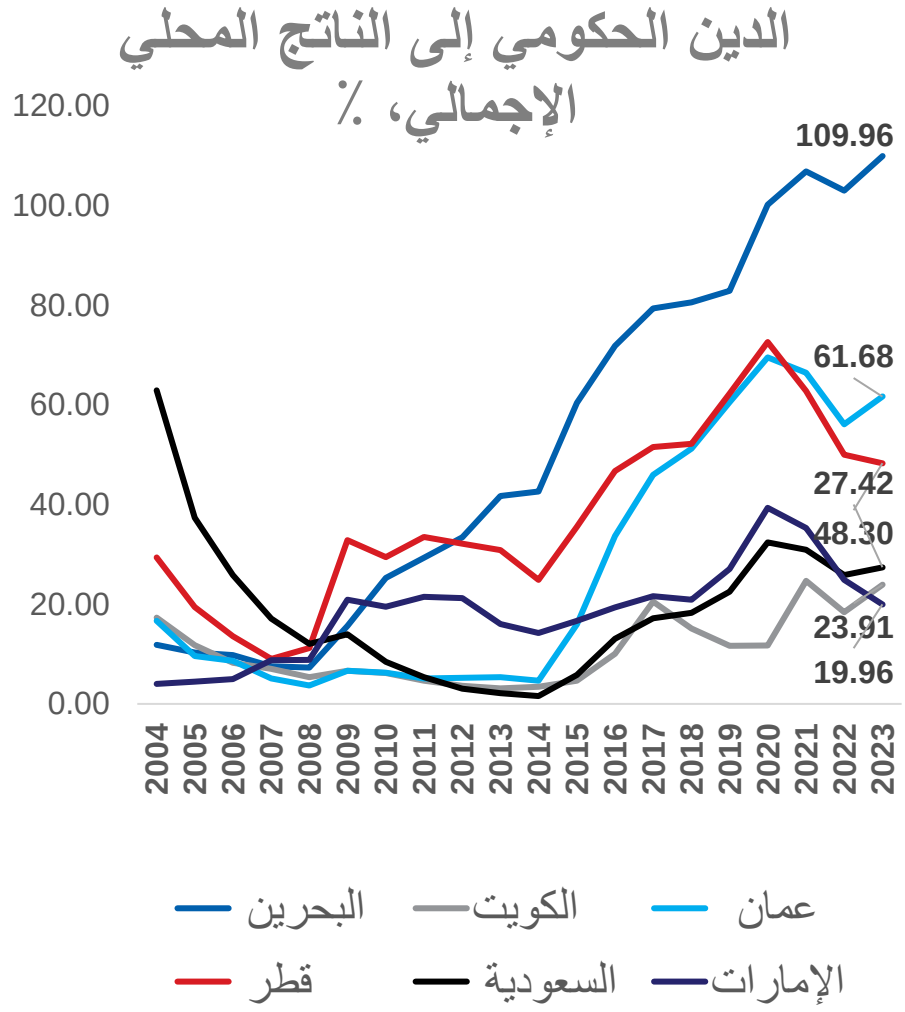

تشديد السياسة النقدية لمكافحة التضخم

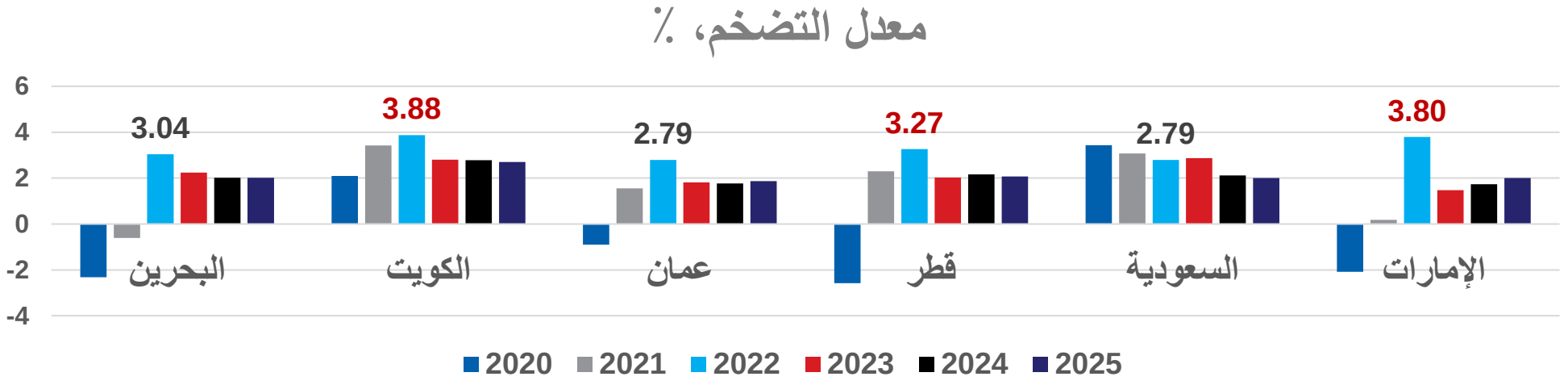

المصدر: أكسفورد أكونوميكس

- من المتوقع أن يصل متوسط معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام إلى 3.1٪، وهو أعلى معدل منذ عدة سنوات، لكنه لا يزال أقل بكثير من معدل التضخم العالمي البالغ 7.4٪.

- كذلك من المتوقع أن تسجل الكويت أعلى معدل تضخم بين أقرانها بنسبة 3.9٪ تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.8٪ وقطر بنسبة 3.3٪.

- يؤدي إرتفاع أسعار الطاقة والغذاء وأسعار النقل والترفيه إلى زيادة التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، يقترب التضخم الإقليمي من ذروته ومن المتوقع أن يعود إلى المستوى الأمثل بحلول عام 2023 بعد الإنتهاء من تشديد السياسة النقدية.

الإستثمار الأجنبي المباشر

المملكة العربية السعودية

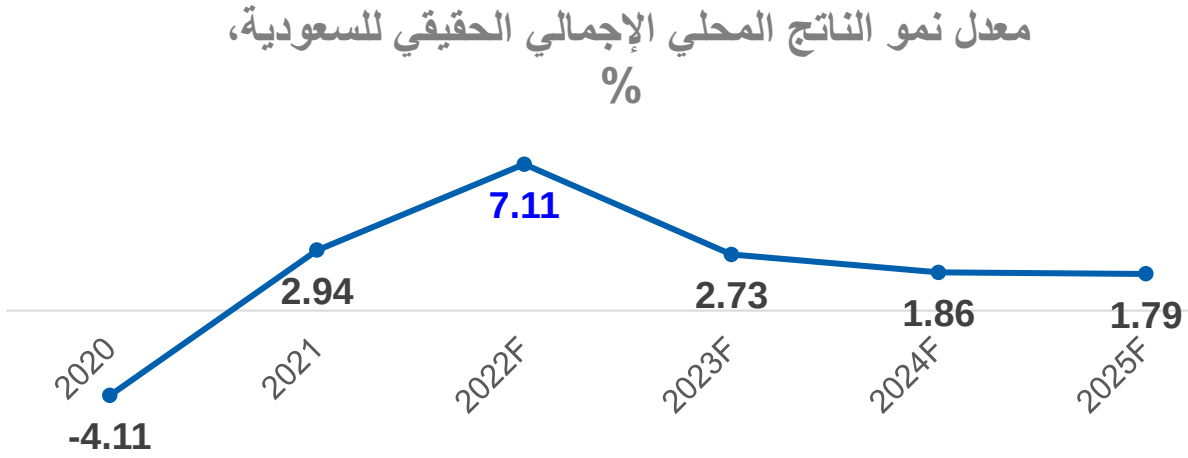

- ستستخدم الحكومة جزءا من فائض العائدات النفطية لخفض ضريبة القيمة المضافة من **15٪ إلى 5٪.**

- نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر **بأكثر من 200٪** في 2021 بسبب الإصلاحات في السياسات واللوائح تماشيا مع رؤية 2030 لجلب 100 مليار دولار أمريكي من الإستثمار الأجنبي المباشر. و يخطط صندوق الإستثمارات العامة لجذب 1.06 مليار دولار من الإستثمارات والخبرات من الولايات المتحدة إلى مدينة نيوم السعودية المستقبلية من خلال الشراكة بين نيوم وميامي.

- سيتم منح العقود الحكومية فقط للشركات التي توافق على إنشاء مقر إقليمي في المملكة بحلول عام 2024. وحتى الآن، أكدت 44 شركة أجنبية خططها لنقل مقرات أعمالها إلى المملكة العربية السعودية حيث تهدف البلاد إلى الإنفتاح تدريجيا على الملكية الأجنبية الكاملة.

دولة الإمارات العربية المتحدة

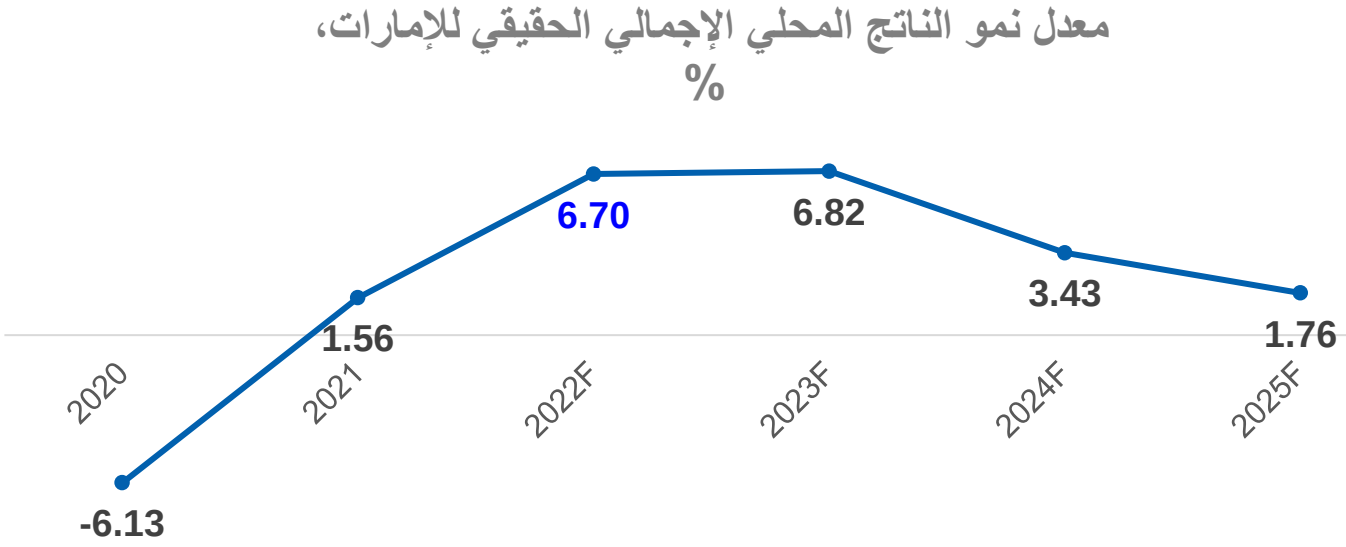

- بينما إنخفض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم، سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة إرتفاعا بنسبة 11٪ في عام 2020. نظرا للإصلاحات التنظيمية في البلاد لتعزيز ثقة المستثمرين وسهولة ممارسة الأعمال التجارية.

- تهدف الإمارات إلى إستقطاب الإستثمارالأجنبي المباشرليصل إلى 150 مليار دولار أمريكي على مدى السنوات العشر المقبلة.

- أكد ملتقى الإستثمار السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة على مكانة الدولة كمركز إستثماري عالمي مع الطاقة المتجددة وإستثمارات المحافظ الأجنبية ومدن المستقبل.

دولة الكويت

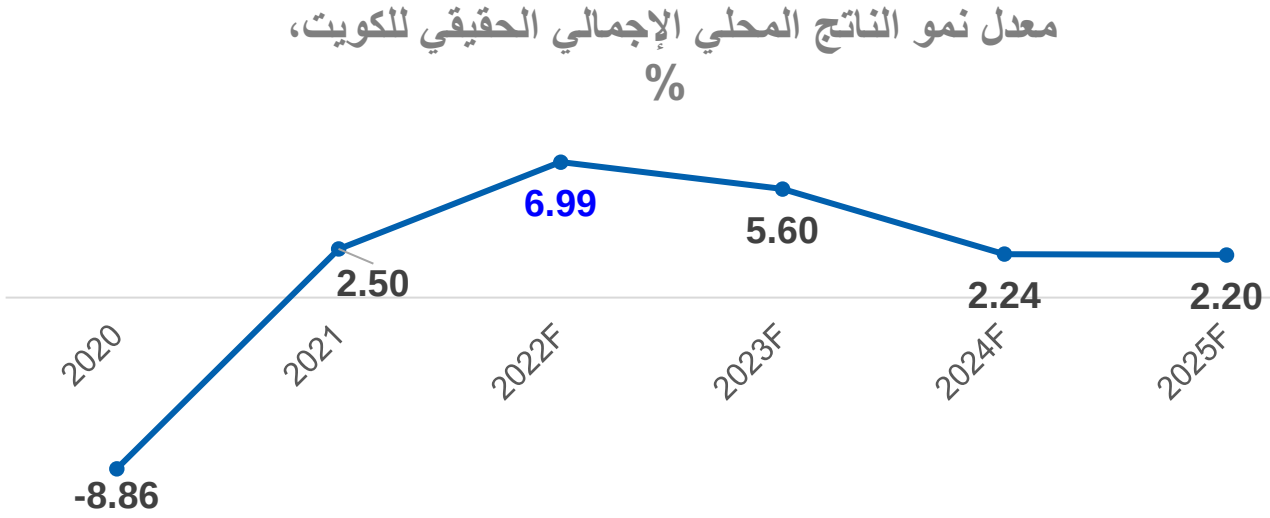

- تتطلع الكويت بجد إلى إستثمار ثروتها النفطية لتطوير الإقتصاد وتنويعه. وتهدف إلى جذب أكثر من 200 مليار دولار من الإستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2020 و 2035 من أجل أن تصبح مركزا عالميا للتجارة والتمويل.

- تركز رؤية الكويت 2035 على تحسين البنية التحتية الإقتصادية للبلاد، مثل بناء المطارات والموانئ والطرق والمناطق الصناعية والمستشفيات والسكك الحديدية.

- وتتطلع مبادرة البوابة الشمالية، التي تشمل مشاريع الجزر الخمس أو مدينة الحرير، إلى الإستثمار في القطاعين العام والخاص لإنشاء منطقة اقتصادية دولية.

دولة قطر

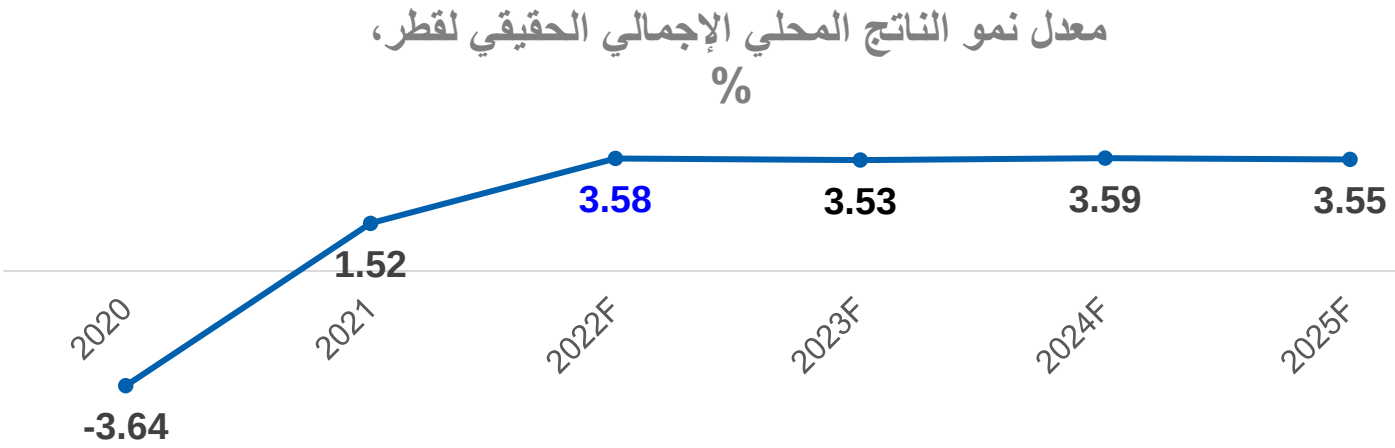

- وتبدي هيئة تشجيع الإستثمار في قطر تفاؤلها بشأن وضع الإستثمار الأجنبي المباشر في البلاد تزامنا مع الإستثمارات المترتبة من إستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022.

- حافظت البلاد على تركيزها على التوجهات الحالية - مثل التكنولوجيا والرقمنة مشيرة إلى أن ميكروسوفت ضاعفت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

- وعلى غرار الدول المجاورة، أجرت قطر مؤخرا إصلاحات كبيرة لخلق مناخ أكثر ملاءمة للمستثمرين. مثل السماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100٪، والإعفاءات من بعض الجمارك ومزايا إستخدام الأراضي. على الرغم من أنه من الملاحظ أن الضريبة على الشركات الأجنبية لا تزال عند معدل مرتفع يبلغ 35٪ في الصناعات الإستخراجية مثل الغاز الطبيعي.

سلطنة عمان

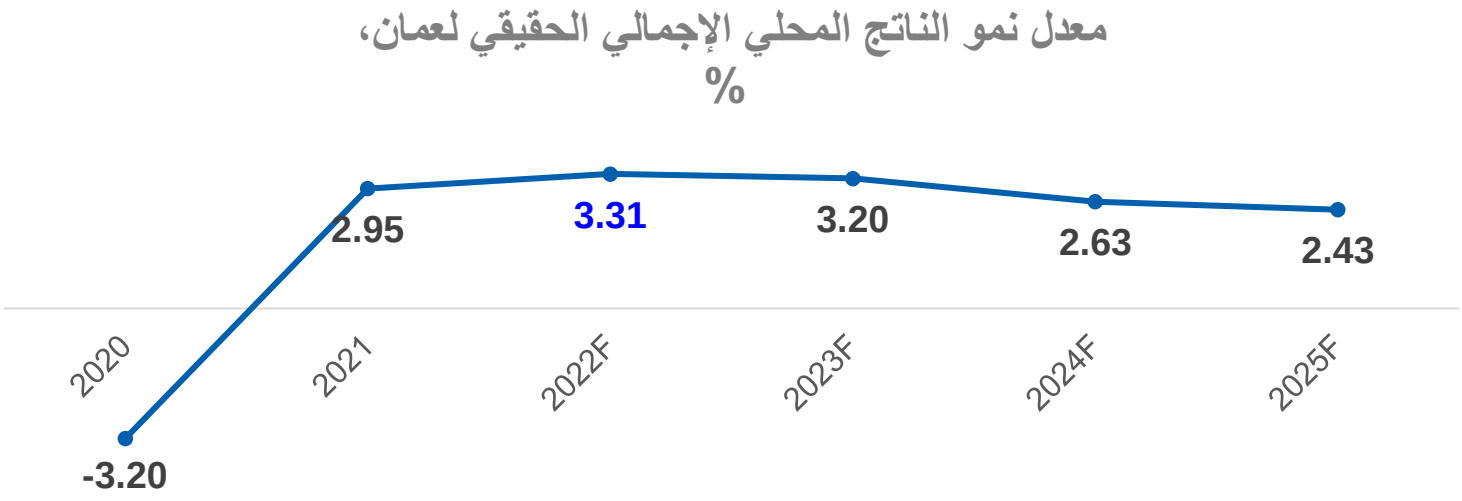

- بلغ حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان حوالي 15.9 مليار ريال عماني في عام 2020.

- تصدرت المملكة المتحدة قائمة البلدان الأجنبية في الإستثمار المباشرفي عمان حيث بلغ مجموع إستثماراتها حوالي 7.9 مليار ريال عماني، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 1.9 مليار ريال عماني ، والإمارات العربية المتحدة بحوالي 1.3 مليار ريال عماني.

- كما يبلغ مجموع الإستثمار الأجنبي المباشرلكل من الكويت و البحرين و قطر في عمان حوالي 1.7 مليار ريال عماني.

مملكة البحرين

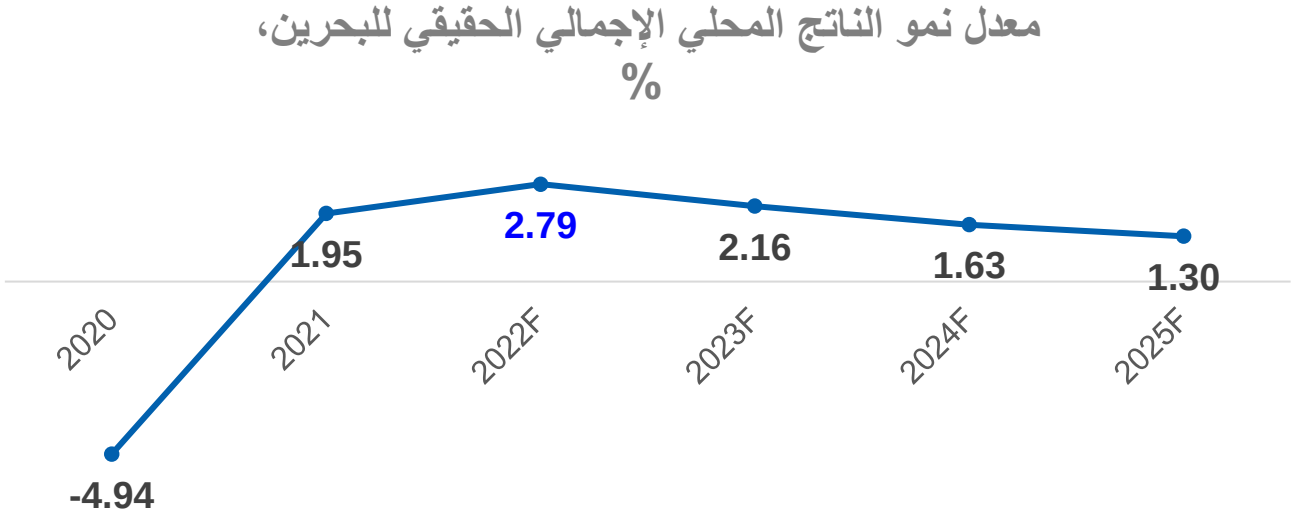

- استحدثت البحرين تأشيرة إقامة ذهبية لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية التي تساعد الحكومة على تحقيق هدفها المتمثل في 2.5 مليار دولار أمريكي من الإستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام 2023.

- تأمل الحكومة البحرينية في تنويع الإيرادات من خلال إدخال ضريبة الشركات وزيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة لخفض الدين العام المرتفع من الناتج المحلي الإجمالي من 107% إلى 103٪.

سياسات التنويع الإقتصادي

سياسة التنافسية الإقتصادية

المتانة الاقتصادية لمجلس التعاون ... مستدامة وأكثر تنويعًا اقتصاديًا

يشكل التنسيق والتكامل والترابط الاقتصادي بين دول مجلس التعاون أحد الأهداف الرئيسة لمجلس التعاون وفقًا لما ورد في النظام الأساسي لمجلس التعاون في العام 1983م، ومن ضمن الأهداف المنصوص عليها، وضع أنظمة مماثلة في مختلف المجالات بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والصناعية والشؤون التجارية وغيرها من المجالات. ويتجلى الاهتمام البالغ الذي يوليه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بالتحول الاقتصادي الوطني القائم على عملية التنويع في أنشطتها وقطاعاتها الاقتصادية لدول مجلس التعاون، من خلال الرؤى والخطط التنموية الاقتصادية المستقبلية الطموحة التي تبنتها دول المجلس للنهوض باقتصاداتها حتى عام 2030م، وإلى الخطوات المهمة التي أنجزتها لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك، من بينها إنشاء هيئة للشؤون الاقتصادية والتنموية في العام 2016م، والهيئة القضائية الاقتصادية التي أنشئت في نفس العام، والتي حددتها المادة 27 من الاتفاقية الاقتصادية المعدلة لعام 2001م.

التكامل الاقتصادي .....عنوانًا للعقد الخامس من مسيرة مجلس التعاون استنادًا على عوامل عديدة منها:

- الرؤى والخطط التنموية الوطنية في جميع دول المجلس، وما توفره من فرص كبيرة للقطاع الخاص نحو قيادة الاقتصاد الخليجي.
- بروز الحاجة للتكامل الخليجي في مجالات الأمن الغذائي والدوائي، و توظيف الاقتصاد المعرفي والتحول الرقمي، والتكامل اللوجستي.
- توفير متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وتعزيز التعامل مع الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.
- تعزيز الاستثمارات الخليجيه المشتركه وتوطين رأس المال الخليجي في مشاريع التكامل على أسس تجارية واقتصادية وفق أفضل ممارسات الحوكمة.
- تعزيز العلاقات الاقتصاديه والتجاريه مع الدول و التكتلات المماثلة من خلال اتفاقيات التجارة الحرة و دعم التنافسية و الحضور الإقليمي و الدولي.

التكامل الاقتصادي ..... مسيرة مجلس التعاون 1981 - 2025م

القاعدة الاقتصادية لمجلس التعاون، 2020م

أهم المشاريع الاقتصادية المشتركة

خلال الـ 40 السنة الماضية لمجلس التعاون من خلال تنفيذ جملة من المشاريع والخطط الحيوية والإستراتيجية لتحقيق التكامل الاقتصادي البيني

- الشبكة الخليجية للصرف الآلي
- السوق الخليجية المشتركة
- هيئة الربط الكهربائي
- البطاقة الذكية الموحدة لدول المجلس
- هيئة الاتحاد الجمركي
- شركة المدفوعات الخليجية
- مشروع السكك الحديدية لدول مجلس التعاون
- مركز المعلومات الجمركية

%1.7 مساهمة الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في الناتج العالمي بالأسعار الجارية **2020م**

12 عالميًا ترتيب مجلس التعاون من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي **2020م**

دول مجلس التعاون 2021م .... توقعات نحو تحقيق نمو اقتصادي بعد انكماش بسبب جائحة كورونا(كوفيد- 19)

الإمارات	من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في العام 2021م نحو **1.2%** قبل أن تتسارع وتيرته إلى **2.5%** في 2022م و2023م بدعم من النفقات الحكومية وإقامة معرض إكسبو 2020 في أكتوبر 2021م
البحرين	من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى **3.3%** في العام 2021م، وأن يستمر على الوتيرة نفسها في الأمد المتوسط
السعودية	من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة **2.4%** في العام 2021م، وفي الأمد المتوسط، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في المتوسط **3%** خلال فترة التنبؤات
عُمان	من المتوقع أن يتعافى اقتصاد عُمان في 2021م وأن كان بمعدل نمو متوسط قدره **2.5%**، وفي الأمد المتوسط، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في المتوسط **5.3%** خلال فترة التنبؤات
قطر	من المتوقع أن يسجل الاقتصاد القطري معدل نمو قدره **3%** في عام 2021م قبل أن تتسارع وتيرته إلى **4.1%** في العام 2022م و**4.5%** في العام 2023م
الكويت	من المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي ليُسجّل مستوى معتدلًا قدره **2.4%** في العام 2021م قبل أن يرتفع في المتوسط إلى **3.2%** في العامين 2022-2023م

أبرز المقومات التنافسية الاقتصادية لدول مجلس التعاون مقارنة مع 138 دولة في العالم، 2020م

عالميًا

- الإمارات: **1** مؤشر المقومات التنافسية المعرفية
- البحرين: **13** مؤشر تأثير قوانين الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر
- عُمان: **22** في مؤشر صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

قطر: **4** السعودية: **11** الكويت: **20**

مؤشر توفر رأس المال الاستثماري

ترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر التعافي الاقتصادي من آثار جائحة كوفيد- 19 على مستوى المنطقة العربية، 2020م

1 الإمارات — 2 السعودية — 3 الكويت

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

سياسة التعاون الصناعي و الإستثماري

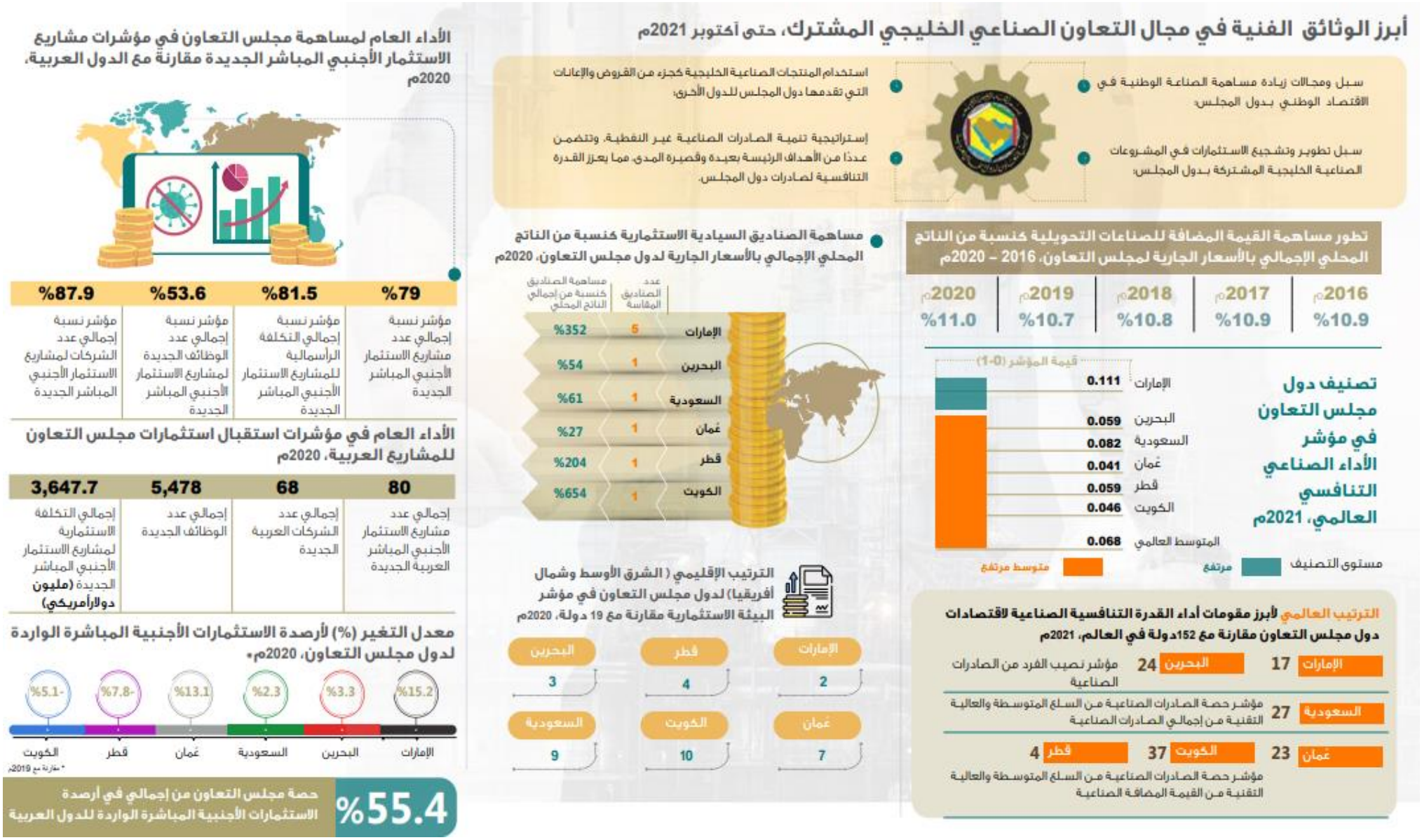

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

سياسة ريادة الأعمال

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

سياسة التجارة الإلكترونية

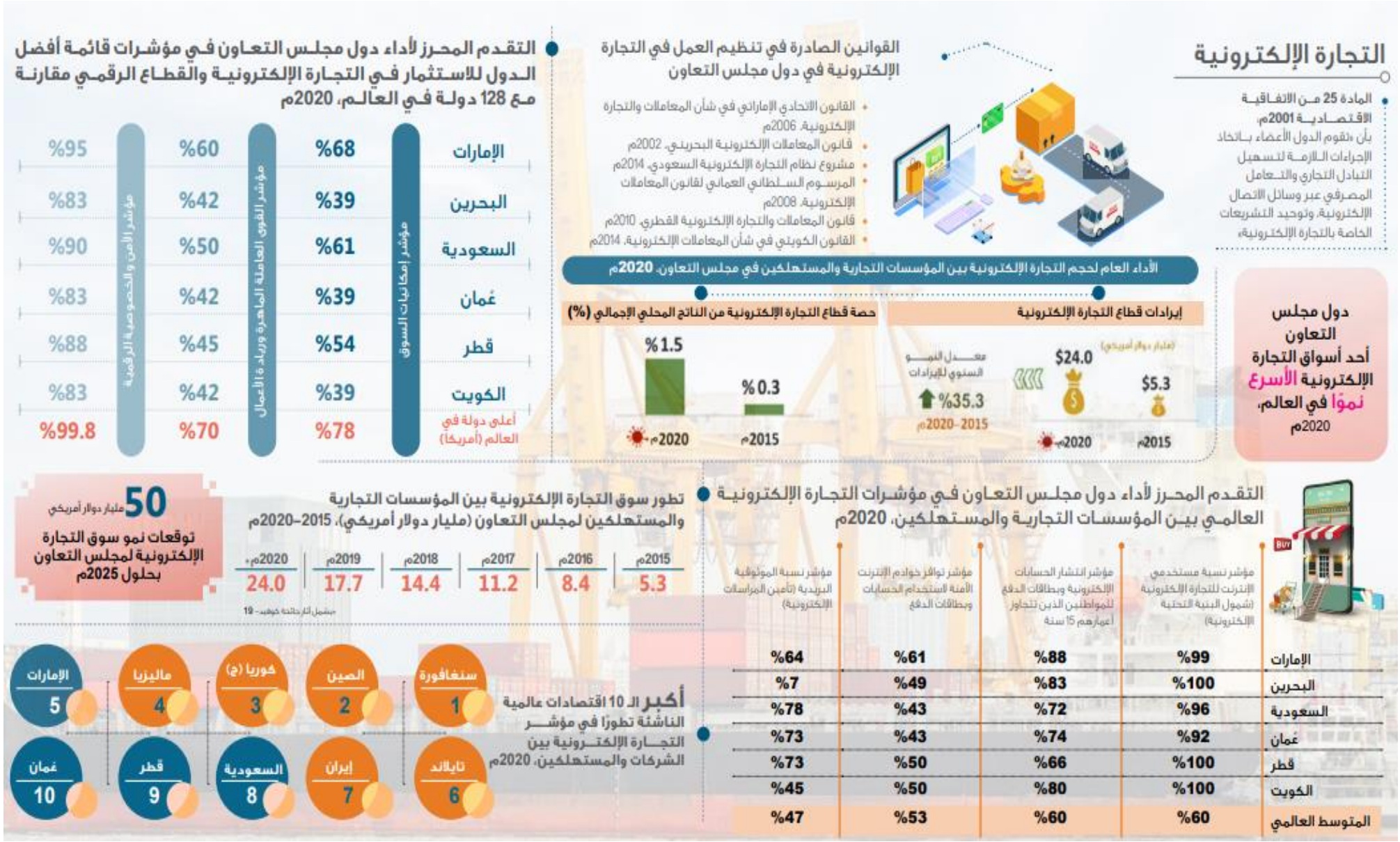

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

سياسة الإبتكار

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

سياسة التحول الرقمي

	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	مؤشر الخدمة عبر الإنترنت	مؤشر رأس المال البشري	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مستوى تصنيف مؤشر المشاركة الإلكترونية
الإمارات	%86	%90	%73	%93	مرتفع جدًا
البحرين	%82	%79	%84	%83	مرتفع جدًا
السعودية	%80	%69	%86	%84	مرتفع
عُمان	%77	%85	%78	%70	مرتفع جدًا
قطر	%72	%66	%67	%72	مرتفع
الكويت	%79	%84	%75	%79	مرتفع جدًا
مستوى الدول ذات الدخل المرتفع	%82	%76	%86	%83	مرتفع جدًا

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

الخاتمة

التوصيات نحو مزيد من التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربي

- إستثمار جزء من الفوائض المالية في **خفض الدين العام** من أجل تحسين التصنيف الإئتماني للبلاد والقدرة على إعادة جدولة القروض المتبقية أو الحصول على التمويل المناسب بسعر فائدة أقل.

- إستثمار الجزء المتبقي على تكملة مشاريع البنية التحتية وإنشاء **مشروعات الأمن الغذائي** تجمع بين الزراعة والمياه والثروة السمكية والحيوانية.

- **توطين الإنتاج والتصنيع** و إيجاد مناخ محفزللتصدير و للريادة والإبتكار وإستخدام التكنولوجيا المتقدمة للإنتقال إلى **الطاقات المتجددة البديلة** بأسرع ما يمكن.

- تعزيز آليات التنفيذ عن طريق مواصلة بناء و تمكين المؤسسات الداعمة للشراكات والتحالفات بين دول الخليج العربي وفقا لسياسات التنويع الإقتصادي التي تتشابه فيما بينها بالتركيز على قطاعات سريعة الدخل مثل **السياحة و القطاع اللوجستي و التكنولوجي و التعدين.**

يتعين على دول الخليج تدعيم تكتلاتها الإقتصادية بتلاحم أكبر لحماية مكتسباتها من التقلبات العالمية المتكررة.

شكرا جزيلا